الفصل الثامن

تجارب عالمية:

من هجرة العقول إلى اكتسابها

تمهيد:

لعقود عديدة اعتبر الكثيرون هجرة العقول كارثة عالمية، مؤثرة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لعديد من الدول تحت ظروف قوى العولمة. ويقدم الجزء الأول في هذا الفصل، نظرة عامة على تأثيرات العولمة وعلى التعليم العالي في العالم وعلى المهاجرين المتعلمين مما يسبب هجرة العقول. ويوصى القسم التالي من الفصل بمجموعة من المعايير المناسبة التي استخدمتها عدة حكومات للتقليل من العواقب السلبية لهجرة العقول وعكسها إلى اكتساب عقول. كما سنؤكد على أن هجرة العقول ليست نهاية المطاف لكثير من الدول، بل أن دورها القيادي والإداري في تعليم مواطنيها للقيم الوطنية الموالية للدولة يمكن أن يساهم في بداية عهد جديد من اكتساب العقول مما يسهل دوران المعرفة حول العالم.

غالباً ما تتذمر الكثير من الدول الأقل تقدماً (LDCs) من معاناتها من هروب كفاءاتها التي أرسلتها إلى الدول المتقدمة لمزيد من التدريب ومن ثم لا تعود للوطن مرة أخرى وهو ما يسبب ما يعرف باسم "هجرة العقول". ومع حدوثها ليس فقط في الدول النامية بل أيضاً في الدول المتقدمة، فإن تلك الظاهرة قد أثرت على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كثير من الدول. ومن خلال تعقب تاريخ هجرة العقول من التراث البحثي المتوافر (بما فيه مقالات تعود إلى الستينات والسبعينات) يفحص الجزء الأول من هذا الفصل العولمة كقوة مساهمة في ازدهار نمو التعليم الدولي في الدول المتقدمة مما يسبب تيارات تدفق غير متوقعة للخريجين من الدول النامية مثل فيتنام. ويعرض القسم الثاني من الفصل بعض المعايير المناسبة التي استخدمتها عدة حكومات لتقليل الآثار السلبية لهجرة العقول ومحاولة عكسها إلى شكل مفيد من اكتساب العقول.

كما يناقش الفصل أيضاً كيف أن هجرة العقول ليست دائماً حجر العثرة ونقطة الانتهاء المميتة لأي دولة، بل إن الأدوار القيادية والإدارية التي تلعبها الحكومات تمثل جهوداً محورية لتحويل هجرة العقول إلى عصر جديد من اكتساب العقول مما ييسر دوران وانتقال الخبرات والمعارف في جميع أنحاء العالم.

العولمة والتعليم العالي الدولي:

يهدف هذا الجزء إلى تحليل تأثير العولمة على التعليم العالي الدولي ويستنتج أن الاستقلالية المالية والتوسعات في مؤسسات التعليم العالي الدولي في الدول المتقدمة وراء انتقال الطلاب من الدول النامية إلى العالم المتقدم.

يسهم التعليم في النمو الاقتصادي للأمة بعدة طرق منها تحسين نوعية القوى العاملة وزيادة القدرة على نقلها مع زيادة قدرات القوى العاملة على استيعاب المعلومات الجديدة وإزالة العوائق الاجتماعية من طريق النمو وتشجيع الشراكة العمالية (ثانت Thant ١٩٩٩). ويزعم "مارجينسون Marginson" (١٩٩٩) أن التعليم قد أصبح الوسيط الأساسي للعولمة حيث يعمم المعارف والمهارات المحتملة للاقتصاد العالمي القائم على المعرفة[١] والاقتصاد الإبداعي[٢]. ومن المتوقع أن ينتج التعليم قوى عاملة متعلمة أكثر استجابة يمكنها "البقاء في بيئة دائمة التغير" (سيلتزر Seltzer ١٩٩٦) في العصور الحديثة. وهذا العصر الحديث من عدم الاستمرارية والذي يتميز فيه التغير نفسه بأنه متغير (بينيس ونانوس Bennis & Nanus ١٩٨٥ ، لو وجلوفر Law & Glover ٢٠٠٠ ، ليمريك، كانينجتون، كروثر Limerick, Cunnington & Crowther ١٩٩٨)يحث الأفراد على التجمع للتعامل مع المشكلات وتأثيراتها من خلال استخدام معارفهم الخاصة وهي قوة عملاقة ومصدر أساس للرخاء والرفاهية (مارجينسون ١٩٩٩، نجوين ٢٠٠٠). وبعبارة أخرى، فإن المعارف والتعليم التطبيقي يمثلان ظروفاً لازمة وكافية لحياة الأفراد في العصور الحديثة وعلمهم وإدارتهم لهذه

---

(١) تعتبر التكنولوجيا الإحيائية والصناعات الفضائية وتكنولوجيا ومعلومات المواد الخام وتكنولوجيا الاتصالات الركائز الأربعة للاقتصاد القائم على المعرفة.

(٢) يعتمد الاقتصاد الإبداعي في الأساس على البحوث والتطويرات.

القوي بفاعلية. وبالتالي فإن أهم أدوار التعليم هو خلق بيئة تعلم تساعد الطلاب على "فهم عالمهم بطرق تمكنهم من تغييره للأصلح لهم وللآخرين" (لينجارد، هايز، ماليز، كريستي Lingard, Hayes, Mills & Christie ٢٠٠٣) و"تخصيص فرص الحياة بالتساوي (مارجينسون ١٩٩٩). وتحت تأثير العولمة فإن المؤسسات التعليمية تحتاج إلى الوعي الكامل بعدم المساواة الاجتماعية في كافة صورها وكذلك بمسألة "الإتاحة والاستبعاد" (مارجينسون ١٩٩٩) والتي لا يمكن لتلك المؤسسات تعويضها. وعلى تلك المؤسسات أن تخفض بقدر الإمكان من تلك العيوب العديدة من خلال إمداد الطلاب بنوعين من المعارف للدخول إلى هذا العالم وهما المعرفة الأكاديمية والمعرفة الاجتماعية. والتعلم الاجتماعي يبني وعي الطالب بمواطنته ومشاركته المدنية بينما يساعده التعلم الأكاديمي على المشاركة في فهم وتطبيق مختلف أنواع المعارف بشكل انتقادي وتحليلي.

وبسبب أحد خصائص العولمة وهي تدفق أو تحريك الأفراد والأفكار والسلع (أبادوراي Appadurai ١٩٩٦، "كريستي وسيدهو" Christie & Sidhu ٢٠٠٢، ووترز Waters ٢٠٠١) فإن المعرفة يمكن نقلها كذلك عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتقال هيئات التدريس الأكاديمية والطلاب. وعلى حد تعبير "ماجينسون" (١٩٩٩) فيما يتعلق بالتعليم فإن تلك التكنولوجيا تيسر نمو التبادل التجاري في الأسواق حيث يعرف التعليم بأنه خدمة مشتركة يجب أن تلتزم بالقوانين الاقتصادية للعرض والطلب. وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى سرعة "ترجمة المعرفة إلى معلومات قابلة للنقل" وبذلك فإن الكثير من القطاعات التعليمية تجعل من المعرفة "سلع قابلة للبيع" على المعيار العابر للحدود.

ووفقاً "لفان دام Van Damme" (٢٠٠١) فإن العولمة والانتقال إلى المجتمع القائم على المعرفة يولدان تحديات جديدة للتعليم العالي ومتطلبات جديدة منه. وحقيقة فإنه من المتوقع من التعليم أن ييسر التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمساهمة في رفاهية جميع الطلاب (OECD ١٩٩٨). ويمثل مصطلح "التعليم العالي" "تقدماً مستمراً" في التعليم يمكن للفرد اكتسابه بعد التعليم الثانوي. كما أن الالتحاق بأحد أشكال التعليم العالي يمثل انتقالاً نحو معيار أساس في المجتمع في العصور الحديثة

حيث يميل الآباء والطلاب إلى افتراض أن الالتحاق ببرامج التعليم الجامعية والدراسات العليا هو ضرورة ملحة في الوقت الحاضر. وبدلاً من الاكتفاء بترخيص معارف الطلاب بالدرجات والألقاب الأكاديمية فإن الهدف الأسمى من التعليم العالي يجب أن يكون تقديم منافع للمجتمع عن طريق تدريب عمالة مبتكرة ومستجيبة تتمتع كذلك التسامح والتفاهم الثقافي (تايلور Taylor ١٩٩٦) والمعرفة الاجتماعية (لينجارد وآخرون ٢٠٠٣). فمن ناحية على الجامعات تحمل مسئولية إنتاج "الهويات القومية" و"طبقة النخبة" (سكوت Scoot ١٩٩٩ ، سيدهو ٢٠٠٣) ومن ناحية أخرى عليها أن تفترض أنها أصبحت "منتجة للمعرفة" (هيملفارب Himmelfarb ١٩٩٤) في البحوث والتطويرات العلمية التي تشجع النمو الاجتماعي والتنمية الاجتماعية. إلا أنه تجدر ملاحظة أنه ليس كل الجامعات منتجة للمعارف في مجال البحوث والتطوير في عملية نقل واستهلاك المعرفة. حيث يقول "بارنيت Barnett" (١٩٩٧) أن مبدأ "الجامعة" يذوي لأن معظم الناس قد فقدوا الهدف التربوي الواضح من الجامعة في العصور الحديثة.

علاوة على ذلك فإن تمويل الدولة غير موزع بالتساوي بين القطاعات العامة والخاصة وشبه الخاصة كما أن الإنفاق على التعليم قد انخفض بشكل عام على يد الأساليب الليبرالية الجديدة (كريستي وسيدهو ٢٠٠٢). كما أن التغيرات في سياسات التمويل وخصوصاً في التعليم العالي إلى جانب زيادة الاستقلالية المالية وإدارة التكنولوجية قد خلقت المزيد من التنافس والحراك الدوليين (جيردوود Girdwood ١٩٩٧، موك ولي Mok & Lee ٢٠٠٣). ولا تميل مؤسسات التعليم العالي إلى البقاء داخل حدودها القومية أو الإقليمية ولكنها تفتح الأبواب أمام تبادل البنية الأساسية المادية وبرامج التدريب مع إلحاق المزيد من الطلاب الدوليين رغم أن بعض الجامعات الراقية "لا تميل للمشاركة في الإنتاج بالجملة" وذلك لضمان وضعها الراقي (سيدهو ٢٠٠٣). ووفقاً "لموك ولي" (٢٠٠٣)، فإنه ثمة اتفاقاً مع مصطلحات سوق العمل، فإن الانتقال الكبير من الإنتاج التصنيعي المكثف للعمالة إلى الإنتاج الاقتصادي المكثف للمعرفة والناجم عن العولمة يحث الحكومات على تضخيم قدرات التعليم العالي لتلبية احتياجات عدد أكبر من المواطنين. فمن ناحية تلعب مؤسسات التعليم العالي دوراً أساسياً في إنتاج وتوزيع المكانة الاجتماعية وهو ما يمكن رؤيته في صورة اتجاه دافع

لكل من الطلاب والجامعات (ماجينسون ٢٠٠٤). ومن ناحية أخرى فإن زيادة الأعداد الملتحقة بالجامعات يقل تأثره بشكل مباشر بسياسات الحكومة مقارنة بإدراك العاملين الذين يعتقدون غالباً أن عدم الحصول على درجة علمية يؤثر سلباً عليهم في سوق العمل (وولف Wolf ٢٠٠٢). وبالتالي فإن كثيراً من الجامعات، بما فيها الجامعات غير المعتمدة، تتحول إلى الإعلان عن "أسمائها" مع إدارتها لبرامج عن بعد. وتلك هي عملية التعديل التشاركي في التعليم مع محاولة "بيع" منتجاتها في الأسواق الرابحة.

ففرصة الدراسة في الخارج لم تعد مقصورة على نخبة المجتمع بل أصبحت متاحة كذلك أمام طلاب الطبقة الوسطى الذين يمكنهم الحصول على رعاة ماليين ودعم مالي لتلقي تدريبهم في الخارج[1]. كما أن التعاون الدولي في مجال البحوث والتدريب والإدارة قد اجتذب المزيد من الاهتمام. وقد ذكر مؤتمر هيئة البحوث والتطوير في التعليم العالي بجنوب أفريقيا (SAARDHE) عام ٢٠٠٠ أن تدويل التعليم العالي له ثلاثة أبعاد عليه أن يخضع لها وهي انتقال الطلاب وانتقال المحاضرين وتطوير البرامج المشتركة للتدريس/التعلم والبحوث. ويوصي "سكوت" (١٩٩٩) كذلك بمصطلح "التبادل الدولي" الذي يشير إلى تدفق الطلاب وأعضاء هيئات التدريس بين الدول والمؤسسات وكذلك سريان المعارف والعلوم حول العالم.

وقد اتفقت عدة نظريات على أن تدفق الطلاب الدوليين في تزايد مستمر وأنها لازمة لتقاسم المعارف العلمية عبر الحدود وهو ما أصبح وسيلة للارتقاء بالسياسات القومية الاقتصادية والسياسية (ألباتش Albach ٢٠٠٢، بون Bown ٢٠٠٠، سكوت ١٩٩٩، سيدويك Sekwick ١٩٩٩). ووفقاً لسيدويك (١٩٩٩) فإن انتقال الطلاب دولياً قد تزايد بمعدل أكثر من ٣٠٠٪ خلال الخمسة وعشرون عاماً الماضية. ففي الستينات كان هناك حوالي ٢٤٠ ألف طالب يدرسون بالخارج في جميع أنحاء العالم وقد تزايد عدد الطلاب الأجانب لأكثر من ثلاثة أضعاف عام ١٩٧٦ ليصل إلى ٨٠٠ ألف طالب

---

(١) تعتبر كثير من الدول المتقدمة أن برامج الرعاية جزء من ما تقدمه من مساعدات إنسانية رغم أن تقديم المنح الدراسية هو بالفعل أحد أكثر استراتيجيات التسويق فعالية لجامعاتها كما أنه وسيلة لتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى.

(سميث، دي بانفيو، جاروس Smith, de Panafieu & Jarousse ١٩٨١). وخلال السنوات القليلة الماضية من القرن الحادي والعشرين شهد هذا الرقم ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى حوالي ١,٦ مليون طالب حيث كانت أكبر نسبة من آسيا (الباتش ٢٠٠٢). لقد أصبح التعليم الدولي بالفعل يتمتع بالأولوية لدى مؤسسات التعليم الغربية وحكوماتها حيث أنه يمكن أن يضيف المزيد إلى الإنتاج والأرباح القومية. علاوة على ذلك فإن تدويل التعليم يفيد الطلاب والمعلمين المحليين عن طريق تيسير التخصيب العرضي للأفكار والثقافات من الطلاب الدوليين الذين يمكنهم توسيع معارفهم ومنظوراتهم عند تلقي التعليم في الدول الأجنبية. وسنذكر القليل من المقررات التي تدرس في بعض الجامعات والتي تعمل على توسيع المنظور العالمي للمتعلم من وجهة نظرهم المحلية وهي الدراسات الأمريكية، ودراسات جنوب شرق آسيا، وإدارة الأعمال الدولية. كما أن الانتقال الأسرع لأعضاء هيئة التدريس يساهم في عملية عولمة المعرفة فكثير من الأكاديميين الآن يمكنهم تلقي تدريباً في الخارج عن طريق المنح أو على نفقتهم الخاصة إلا أن التدفق الرئيس يبقى من آسيا إلى الغرب. وبعد العودة إلى أوطانهم (رغم أن البعض لا يعودون مسببين بذلك ما يسمى بهجرة العقول) فإنهم يصبحون النواة الأساسية لنقل معارفهم التي تلقوها في الخارج إلى الأفراد الموجودين في الوطن.

وباختصار، أصبحت الحاجة إلى تحديث معارف الفرد وخبراته المهنية في الاقتصاد القائم على المعرفة أمراً ظاهراً بشكل متزايد بين العمالة المثقفة المسئولة عن أعمالها. وقد أصبح التعليم العالي متحملاً لمسئولية إنتاج رأس مال بشري عالي القيمة للمجتمع حيث ثبت أن المعارف المتعلقة بالمخرجات الأكاديمية والاجتماعية هي المصدر الأول للإنتاج. ومن المتوقع أن يلعب التعليم العالي دوراً أساسياً في أن يتحول إلى صانع للمعرفة كما أنه ينظر إليه كوسيط لتدريب العمال المعرفيين المهرة للدول حتى تتكامل وتشارك في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة. إلا أنه تحت تأثير عملية العولمة المتفشية والتي تشمل تشتيت المحترفين على دول عديدة بسبب سوق العمل الدولية والتقدم في وسائل الاتصال والانتقالات وتكنولوجيا المعلومات فإن الدول تواجه حالياً مخاطر فقدان أفكارها ومواهبها.

نظرة عامة على هجرة العقول في العالم:

يؤكد "راو Rao " (١٩٧٩) أن تاريخ الشتات بين الدول للمثقفين والباحثين يمكن تعقبه إلى عصر هجرة الأكاديميين إلى ليسيوم في العام ٣٥٥ ق.م. وإلى أثينا في ٣٨٨ ق.م. وحوالي عام ٣٠٠ ق.م. أصبحت الإسكندرية أول مركز للعلوم والفلسفة والفنون حيث أنتجت أفضل الأعمال في العلوم والفلسفة بين عامي ٣٠٠ ق.م. و ٥٠٠ ميلادية (ديدجير Dedijer ١٩٦٨). وبعد عام ٥٠٠ ميلادية بفترة قصيرة انتقل هذا المركز التعليمي إلى جوندي سابور في شرق فارس حيث أسس الملك الإغريقي "هورسا أنوشروان" جامعة جمعت المثقفين والأطباء والعلماء من كثير من أرجاء العالم ولكن الأغلبية منهم جاءت من العالم المسيحي. وخلال العصور الوسطي كان انتقال المثقفين والمعلمين والفنانين عبر الحدود أمراً شائعاً في الجامعات الأوروبية، وخصوصاً من إيطاليا وفرنسا وبريطانيا والنمسا. ويعتقد أن الأسباب المباشرة لذلك الانتقال عبر الدول ترجع إلى المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى جانب زيادة الطلب على المعرفة في العلوم الطبيعية والفيزيقية والإنسانية (راو ١٩٧٩).

ووفقاً لرأي "توماس Thomas" (١٩٦٩) فقد شهد القرن التاسع عشر انتقالاً كبيراً لرأس المال البشري من أوروبا إلى العالم الجديد[1] في صور تصدير العمالة اليدوية غير الماهرة وقد ساعد هذا الانتقال على خلق بنية أساسية للعالم الجديد الذي اضطر إلى إرسال أفراده إلى دول أوروبا لتلقي المزيد من التدريب في مرحلة لاحقة. وكنتيجة لذلك تمتعت الدول المرسلة والمستقبلة على حد سواء بمزايا اقتصادية.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول النامية في بناء بنية تحتية مادية مستدامة ولكنها كانت فقيرة في الأفراد الفنيين والمهنيين في المواقع العلمية والإدارية والبحثية القيادية (راو ١٩٧٩). وقد تميز تدفق الخبرات عند إذ بأنه يتجه من الشمال للجنوب، دول نامية إلى دول متقدمة (كارينجتون، ديتراجياش، فيشوانات Carrington, Detragiache & Vishwanath ١٩٩٦). وفي الستينات من القرن

---

(١) يعرف موقع The Answer.com العالم الجديد على أنه أحد الأسماء التي استخدمت للتعبير عن الأمريكيتين والجزر الملحقة بها في القرن السادس عشر. فقد كانت القارتان جديدتان على أوروبا التي افترضت فيما سبق أن العالم يتكون من أوروبا وآسيا وإفريقيا فقط (العالم القديم).

العشرين، ووفقاً للاحتياجات القومية، عمل القادة السياسيون في الدول المستقبلة إما علي تشجيع الهجرات أو منعها، إلا أن الحاصلين على درجات عالية كان من المضمون لهم الحصول علي التصريح بالهجرة (ديدجير ١٩٦٨). وقامت الجمعية الملكية البريطانية لأول مرة بوضع مصطلح "هجرة العقول" لوصف هجرة العلماء البريطانيين إلى أمريكا خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين. وحسب استخدامه الشائع بات المصطلح يشير إلى هجرة العلماء والأكاديميين والأطباء والمهندسين وغيرهم من المهنيين من ذوي التدريب الجامعي من دولة إلى أخرى (مينت Myint ١٩٦٨، شين Shinn ٢٠٠٢).

ومع استمرار تيار هجرة القوى العاملة الماهرة في اتجاه واحد من الدول النامية إلى الدول المتقدمة فمن الشائع أن يقال أن الدول النامية تعاني من نقص في العمالة الماهرة عالية المستوى مع خسارتها لمواردها على تدريب مثل تلك العمالة. ومن ناحية أخرى فالدول المتقدمة تكتسب المهارات المطلوبة عالية المستوى وتوفر المبالغ المالية الطائلة والوقت الثمين اللازمين لتدريب وتعليم مثل هؤلاء المتخصصين لديها (كارينجتون، ديتراجياش، فيشوانات ١٩٩٦، راو ١٩٧٩، رابوبورت Rapoport ٢٠٠٢، سولت Salt ١٩٩٧). وقد بدأت التحذيرات من الخسائر الناجمة عن الهجرة الدولية منذ الستينات عندما أدى توظيف ونقل العمالة الماهرة على يد الشركات الدولية إلى زيادة الإسهام في تيارات الهجرة الدولية (سولت ١٩٩٧). وقد أدت أسباب وعواقب هجرة العقول إلى جدل وحلول في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بخسارة الدول الفقيرة لعمالها المهرة لصالح الدول الغنية (لويل Lowell ٢٠٠٢).

ومناقشة هجرة العقول غالباً ما تشير إلى مجموعتين من البشر. المجموعة الأولى تشمل المحترفين المهاجرين من الدول النامية أو المهاجرين من الدول المتقدمة إلى دول أكثر حراكاً مع انضمامهم فوراً إلى القوى العاملة في الدول المتقدمة. أما المجموعة الثانية فتضم الطلاب المغادرين للدول النامية بهدف أولي هو التعليم والتدريب ثم يقررون الحياة والعمل في الدول المتقدمة (راو ١٩٧٩). ولكل مجموعة أسباب مختلفة وطموحات مختلفة لهجرتها. فبعض المحترفين يذهبون للدول المتقدمة للعمل بصفة مؤقتة وبعضهم يهاجر على أساس طويل المدى. وعلى الدول المستقبلة أن تعاير بدقة مؤهلات الأفراد

وتحكم على مدى قدرتهم على الإسهام اجتماعياً واقتصادياً. وعلى الدول المرسلة والمستقبلة التأكد من أن المهاجرين لا يخلفون وراءهم أي التزامات معلقة أو ديون عالقة في موطنهم الأصلي.

وقد قسم "جيدامو Gedamu" (٢٠٠٢) المهاجرين المثقفين الدوليين إلى ثلاثة قطاعات رئيسية. تشمل المجموعة الأولى المحترفين المغادرين لأوطانهم لأسباب اقتصادية كالبطالة أو تدني الرواتب. بينما تهاجر المجموعة الثانية بسبب عدم الاستقرار السياسي في ا لدول الأم ومن ثم فإنهم لا يثقون في قدرات حكوماتهم على خلق الظروف والفرص المواتية لمستقبل واعد. وهم في الغالب أفراد متدهورون بسبب العرق أو الثقافة أو الدين أو الانتماء السياسي في دولهم الأم. أما المجموعة الثالثة فتضم المثقفين الذين أرسلوا للخارج لاستكمال دراستهم وتدريبهم وبقوا هناك من أجل حياة أفضل تاركين أسرهم وأعمالهم في الوطن. ويمكن لبعضهم إيجاد وظائف أفضل وتأمين حياة مستقرة إلا أن طموحات بعض المهاجرين لا تتحقق حسب ما يأملون مما يشعرهم بالخجل من العودة إلى الوطن بخفي حنين. وهذا النوع من الهجرة ينجم عن الافتقار للمعلومات المناسبة وسوء الإرشاد.

وفيما يتعلق بتيار اللاجئين من فيتنام فإن عدد الأفراد المهاجرين من البلاد في عام ٢٠٠٣ كان حوالي ٤,٥٢ مهاجراً لكل ١٠٠٠ مواطن (nationmaster.com ٢٠٠٣) أما فيما يتعلق بهجرة المحترفين الفيتناميين فهناك أربعة أنواع من الأكاديميين الذين غادروا البلاد. النوع الأول يشمل العلماء والباحثين العاملين في عصر ما قبل التحرير أي قبل عام ١٩٧٥ والذين هاجروا للدول الغربية لأسباب سياسية[1]. وقد شكلوا في الوقت الراهن جالية فيتنامية قوية بالخارج تزيد عن ٢ مليون فرد وتضم عدداً من مشاهير العلماء مثل البروفيسور "تران فان كي"، المتخصص في الأدوات الموسيقية التقليدية (فرنسا) والبروفيسور "ترين تي منه ها"، المتخصص في الحركات

(١) عند سحب الولايات المتحدة لدعمها العسكري من جنوب فيتنام عام ١٩٧٣ تمكن الشيوعيون في الشمال من الفوز بتلك الحرب الدموية. سقطت سايجون، عاصمة الجنوب في إبريل عام ١٩٧٥ وبعد ذلك حاول آلاف من الفيتناميين الهجرة إلى دول أخرى عن طريق الإبحار في قوارب خشبية صغيرة. وكان عليهم محاربة الكثير من الصعوبات وغارات القراصنة طوال الطريق. استمر هذا الخروج لمدة خمسة عشر عاماً فقد فر ما يقارب من ١,٦ مليون من "ركاب القوارب" يحدوهم أمل الاستقرار في مكان آخر من العالم.

النسائية (الولايات المتحدة) وغيرهم. والنوع الثاني من المهاجرين يشمل الطلاب غير الراغبين في العودة للوطن بعد قضاء عدة سنوات من الدراسة في الخارج. وهم ينقسمون في الغالب إلى ثلاثة فئات: (١) الحاصلين على منح من الدول للتعليم في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية (قبل عام ١٩٩١)، (٢) الطلاب والعلماء وأساتذة الجامعات الحاصلين على منح للدراسة في الخارج في أوقات أحدث، (٣) الدارسون على نفقتهم الخاصة. أما المجموعة الثالثة فتضم الباحثين في الوكالات الحكومية وخريجي الجامعات العاملين في شركات استثمارية أجنبية تعمل محلياً. وبعد إرسالهم للخارج للتدريب أو زيارة الدول الأجنبية فإنهم يقررون عدم العودة إلى فيتنام (دوونج Doung ٢٠٠٢). ويبدو أن ذلك يمثل "هجرة العقول من المنبع" أو "هجرة العقول داخلياً" والتي تميل حالياً إلى الارتفاع. وتتكون المجموعة الرابعة من بعض من سبق ذكرهم والذين يختارون الإقامة بشكل دائم في الدول المتقدمة مع أسرهم.

هناك رأيان متطرفان عن ظاهرة هجرة العقول. الأول هو أن هجرة العقول تعكس ببساطة عمل رأس المال البشري على سوق العمل الدولية خلال الستينات (جونسون Johnson ١٩٦٨) وفي تمايز الشركات متعددة الجنسيات في أواخر القرن العشرين (سولت ١٩٩٧). وهي تميل للانتقال من الدول ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الدول مرتفعة الإنتاجية. وهكذا فإن المهاجرين يكونون أفضل حالاً في الدول المستقبلة مقارنة بدولهم الأصلية. ومن ثم تستفيد الدول المستقبلة من هجرتهم بمهاراتهم المدربة في حين أن الدول المرسلة لا تخسر أي شيء لأن خدماتهم لا يمكن توظيفها هناك. ومن وجهة النظر الكلاسيكية الجديدة فإن الهجرة تنجم أيضاً عن عدم التساوي في التوزيع الجغرافي للعمالة ورأس المال (أرانجو Arango ٢٠٠٤) فالناس يميلون للهجرة من دول تكثر فيها العمالة وتتدنى فيها الأجور إلى دول تندر فيها العمالة وترتفع فيها الأجور مما يؤدي إلى إسهام المهاجرين في إعادة توزيع العمالة ومساواة الأجور بين الدول.

إلا أن كتاباً آخرين مثل داندیكار Dandekar (١٩٦٨) وباتينكين Patinkin (١٩٦٨) قد أكدوا على أن رأس المال البشري لا ينفصل عن التنمية الاقتصادية للدولة ومن ثم فخسارة المحترفين تعيق النمو الاقتصادي وتهدر ما أنفقه المجتمع عليهم من أموال للتدريب. ومن المتفق عليه بشكل عام أن قصور رأس المال البشري سبب أساس في بقاء الدول الفقيرة على فقرها (ستارك Stark ٢٠٠٤) رغم ضرورة إدراكنا إلى أن قرار الهجرة هو قرار شخصي في المقام الأول.

الآثار الاجتماعية الاقتصادية لهجرة العقول:

بشكل عام تحدث هجرة العقول لعدة أسباب مختلفة مثل الاضطرابات السياسية والاجتماعية (آدامز Adams ١٩٦٨، جلاسر Glaser ١٩٧٨، جونسون ١٩٦٨، مونتفورد Mountford ١٩٩٧، بورتس Ported ١٩٧٦، راو ١٩٧٩، توماس ١٩٦٨) وعدم التوازن الاقتصادي (بورتس ١٩٧٦، راذرفورد Rutherford ١٩٩٢) والافتقار إلى التنمية المهنية في الدول الأم (آدامز ١٩٦٨، بوشنيل وشوي Bushnell & Choy ٢٠٠١، راذرفورد ١٩٩٢، سولت ١٩٩٧) والافتقار إلى قدرة الدول الأم على الاستيعاب بسبب زيادة عدد الخريجين المتخصصين في الدول النامية (كيندلبيرجز Kindelberger ١٩٦٨، راذرفورد ١٩٩٢). ومن المتفق عليه أن هجرة العقول أشبه ما تكون بلعبة تكسب فيها الدول الغنية على حساب خسارة الدول الفقيرة (باجواتي Bhagwati ١٩٧٦, ١٩٧٩، باجواتي وحمادة Hamada ١٩٧٤، باجواتي وبارتينجتون Partington ١٩٧٦، حمادة ١٩٧٧). وإذا لم تحدث الهجرة ستمتلك الدولة الأم المزيد من القوى العاملة الماهرة مما يرفع من الناتج القومي (ستارك، هيلمنشتاين، بارسكوفيتش Stark, Helmrnstein & Praskawetz ١٩٩٧، فيدال Vidal ١٩٩٨). ورغم اختلاف السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية باختلاف الدول إلا أن هجرة العقول لها تأثير سلبي على معظم الدول المرسلة. ويقدر ستوكر Stalker (١٩٩٤) أنه في كل عام يغادر حوالي ٢٣ ألف خريجاً إفريقياً إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. ووفقاً لتقديرات اللجنة الرئاسية لهجرة العقول في نيجيريا فإن هذه الدولة قد فقدت ١٠٦٩٤ محترف من التعليم العالي وحده خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ مما يجعل "المحرك الأساسي" للدولة منتزعاً منها بسبب أزماتها الاقتصادية والسياسية (أنيكوي Anekwe ٢٠٠١). كما أنه مع زيادة النمو السكاني فقد أسست الدولة عدداً أكبر من المؤسسات التعليمية لاستيعاب تعداد سكانها المتزايد. إلا أنه لم تكن هناك فرص عمل مواكبة لذلك لخريجي المدارس والجامعات مما أدى إلى حدوث هجرة العقول. كما واجهت إثيوبيا كذلك نفس الموقف حيث أن ٥٠٪ ممن غادروها للدراسة في الخارج لم يعودوا مرة أخرى على مدار العقدين الماضيين بعد انتهاء دراستهم في الغرب (جيدامو ٢٠٠٢).

وقد ازداد عدد الأطباء المدربين بالخارج والمقيمين بشكل مؤقت في استراليا للعمل في المناطق القروية والنائية من ٦٦٧ عام ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى ٢٨٩٩ في عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ (ANWAC ٢٠٠٢). وفي عام ٢٠٠١ كان ٥,٧٪ من أجمالي العاملين بالمجال الطبي في استراليا من المولودين في إفريقيا والشرق الأوسط و١٦٪ (٨٣٤٨) من المولودين في آسيا (AIHW ٢٠٠٣). وفي الفلبين هناك حوالي ٢٠٠٠ طبيب يهاجرون للدول الغربية سنوياً بينما لا يمكن للدولة تخريج سوى ١٠٠٠ طبيب فقط سنوياً مما يؤدي إلى إهدار المال على التدريب وقصور في عدد الأطباء في الدولة. وكثير من هؤلاء المهاجرين الأطباء يقبلون حتى بالعمل في مجال التمريض بمتوسط راتب ٨٠٠٠ دولار أمريكي في الشهر وهو ما يبلغ ١٦ ضعف مرتب الطبيب في الفلبين (Tuoi Tri ٥ أغسطس ٢٠٠٥). وبشكل عام، يقدر أولسن Olesen (٢٠٠٢) أن إجمالي عدد هجرة العقول من الدول النامية إلى دول OECD يبلغ ١٢,٩ مليون (٧ مليون مهاجرون لأمريكا و٥,٩ مليون إلى دول OECD) وأنه في معظم الدول النامية يصل معدل الهجرة إلى ذروته بين خريجي الجامعات ويؤكد كارينجتون وإنريكا Enrica (١٩٩٨) أن أغلبية من يغادروا الدول النامية يكونوا أفضل تعليماً عن باقي السكان وقد استنتجا أن الأفراد الأرقى تعليماً هم المجموعة الأكثر انتقالاً على المستوى الدولي.

ومن بين المهاجرين هناك طلاب سافروا للخارج للدراسة وقرروا عدم العودة إلى أوطانهم بعد استكمال دراستهم. وخلال ٤٠ سنة تزايد عدد غير العائدين من هذا النوع سبعة أضعاف من ٢٤٥ ألف عام ١٩٦٠ إلى ١,٧ مليون عام ٢٠٠٠ (بينهم ٤٤٪ من الطلاب الآسيويين). وفي الولايات المتحدة تصل نسبة الطلاب الأجانب إلى ٣٥٪ من إجمالي عدد الطلاب. ووفقاً للمؤسسة الأمريكية القومية للعلوم (NSF ٢٠٠٤) فإن نصف حملة الدكتوراه في أمريكا من جنوب آسيا. ونصف هؤلاء الأسيويين تعود أصولهم للهند والصين حيث حصلوا من هناك على منح من المؤسسات الأمريكية وقرروا البقاء في الولايات المتحدة لمزيد من التعليم. وحقيقة فمن المقدر أن الولايات المتحدة يمكنها أن تربح سبعة مليارات من الدولارات سنوياً والمملكة المتحدة ٢ بليون دولار سنوياً من "اكتساب العقول". ومن بين ١٥٠ مليون شخص يشاركون في الأنشطة العلمية على مستوى العالم نجد أن ٩٠٪ منهم من الدول السبع الأكثر تقدماً و٢٥٪ من المسجلين في

العالم ينتمون إلى دول ناطقة بالإنجليزية. توضح هذه الأرقام أنه يبدو أن هناك تبادل غير عادل للمعرفة بين الشرق والغرب وهو ما يختلف "لوك Luke" (٢٠٠١) عن التبادل المتداول للمعرفة بين الاتجاهين. وبدلاً من ذلك فإن الدول المتقدمة تسيطر على إنتاج وتطبيق المعرفة.

وعلى مدار السنوات العشر الماضية طبقت الدول المتقدمة معايير لجذب العمالة الماهرة من الدول النامية. فعلى سبيل المثال، خففت الولايات المتحدة وألمانيا من سياسات الهجرة لمواطني روسيا والصين والهند الذين يفترض أنهم حاصلين على خلفية تعليمية راقية. ولدعوة العمالة الماهرة للحضور قدمت الولايات المتحدة ما يعرف بتأشيرة العمالة الماهرة المطلوبة. وتختص (H-1B, L-1) للحاصلين على درجة البكالوريوس على الأقل في المجالات المطلوبة. وتختص H-1B بالأفراد الذين يشغلون مهن تخصصية تتطلب تطبيقات نظرية وعملية لعدد كبير من المعارف المتخصصة مع استكمال مقررات محددة من التعليم العالي مثل درجة البكالوريوس. ووفقاً للغرفة التجارية الأمريكية فإنه منذ أكتوبر ٢٠٠٠ تزايد عدد التأشيرات الممنوحة سنوياً من ١٤٠ ألف إلى ١٩٨ ألف. وخلال السنوات العشر الماضية وصل عدد المهاجرين إلى ٢٨,٤ مليون وهو ما يعادل ١٠٪ من إجمالي تعداد السكان في الولايات المتحدة. ويمنح قانون الهجرة والجنسية في الولايات المتحدة تأشيرات هجرة للعمل للأفراد من ذوي القدرات غير العادية والمصنفة في خمس قطاعات تشمل العلوم والآداب والتربية والأعمال والرياضة. وعلى المتقدمين، الذين يكونون غالباً من ألمع الأساتذة والباحثين أن يثبتوا حصولهم على تقدير واعتراف قومي أو دولي في مجال تخصصهم. وفي سعيها لجذب العمالة الماهرة من الدول الأخرى شددت استراليا مؤخراً علي سياسات الهجرة حيث نصت بشكل صارم على ضرورة الحصول على درجة الماجستير على الأقل في تخصصات معينة بدلاً من درجة البكالوريوس كما كان في السابق. وفي فرنسا آتت المعايير الفعالة ثمارها في تشجيع المحترفين الأجانب على المجيء والعمل في فرنسا. وحقيقة فإن الأساتذة الفرنسيين في جامعات شمال إفريقيا يطالبون بحث المحترفين المحليين على الهجرة إلى فرنسا (The Labourer ٢٣ مارس ٢٠٠٥).

وقد حدثت هجرة العقول كذلك بين الدول المتقدمة. ففي كندا على سبيل المثال حدثت هجرة العقول بالارتباط مع اكتساب العقول – أي استقبال عمالة ماهرة من دول أخرى لتحل محل ما فقد من عمالة ماهرة. كان المتوسط السنوي للهجرة الدائمة والمؤقتة من كندا للولايات المتحدة في التسعينات يتراوح بين ٢٢ ألفاً و٣٥ ألفاً أي حوالي ٠,١٪ من إجمالي سكان كندا كما كان المهاجرون أرقى تعليماً من باقي السكان والمهاجرين القادمين حديثاً إلى كندا. وبالتزامن مع فقدان العمالة الماهرة لصالح الولايات المتحدة تمتعت كندا بكسب ٣٩ ألف عاملاً ماهراً في قواها العاملة عام ١٩٩٦ (The Daily Statistic Canada ٢٤ مايو ٢٠٠٠). وبشكل عام فمع انتقال العمالة المدربة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة تعاني الأولى من نقص الموارد البشرية عالية المهارة كما تعاني من خسارة للموارد المالية المنفقة على التدريب في حين أن الثانية تكتسب القدرات والخبرات البشرية المطلوبة وتوفر مبالغ مالية طائلة لأنها لم تقم بتدريب هؤلاء المتخصصين. وبعبارة أخرى فإن هجرة العقول أشبه بالموت البطيء للدول المرسلة (بلاجوف Balgov ٢٠٠٠).

ففي فيتنام من بين ٣٠ ألف طالب من الدارسين بالخارج عاد حوالي ٩٥٪ ممن تلقوا دعماً مالياً وقروضاً. أما الباقين فقد بقوا في الدول الأجنبية للعمل لتسديد الدين أو الحصول على تعليم أرقى (UNDP ٢٠٠٠). ووفقاً لمسح الشتاء الذي أجرته الجامعة الاسترالية عام ٢٠٠٥ (نجوين ٢٠٠٥) فإن الطلاب الدارسين على نفقتهم الخاصة يميلون لعدم العودة إلى فيتنام بعد التخرج وذلك لتسديد المال الذي اضطر آباؤهم لاستثماره في تعليمهم. إلا أنه وفقاً لنفس المسح فإن حوالي ٩٥٪ من الطلاب الفيتناميين بالجامعة يتوقعون العودة إلى فيتنام للعمل لسببين أساسيين: الروابط الأسرية في فيتنام وروحهم الوطنية. ولا يمكن اعتبار الوطنية على أنها الحب المطلق للوطن وحمايته. فقد تظهر في شكل "وطنية عابرة للأوطان" حيث يطمح المهاجرون إلى المساهمة في تنمية وطنهم لو عن بعد. ذلك هو عامل الجذب الأساس في فيتنام (وعامل الدفع من استراليا) في حين أن عامل الجذب من الجامعة الاسترالية (والذي يعتبر عامل دفع من فيتنام) يمثل فرصة لتحسين التنمية المهنية في بيئة بحثية وتنموية متقدمة. وبالتالي إذا أمكن لفيتنام توفير مقررات أكاديمية ذات جودة عالية كالمتوفرة في استراليا فهل سيختار الطلاب

الدراسة بالخارج؟ وإذا أمكن لمعلمي فيتنام تدريب كل فرد وتغذيته بالوطنية الحقيقية، فهل سيختار الأكاديميون في فيتنام ترك الوطن؟ ومن المؤكد أن تلك الأسئلة ليست سوى أمثلة على ما تواجهه فيتنام من تحديات في الوقت الراهن.

المعايير المستدامة لتخفيف الآثار السلبية لهجرة العقول:

للتعامل مع تدفق المحترفين في الستينات، عندما كان على الحكومات بذل الجهود لتخفيف الآثار السلبية لمثل تلك الهجرات، كان على الدول المرسلة أن ترفع أجور المحترفين على الأقل بما يعكس فرصهم في الخارج (آدامز وديرلام Drilam ١٩٦٨). إلا أن تلك الطريقة لم تكن واقعية مع دول فقيرة مثل فيتنام لأنها تتجاوز حدود القدرات المالية للحكومة. كما إن فروق الأجور بين العاملين قد تؤدي إلى نتائج سلبية أكثر مثل التنافس الشديد على السفر للخارج وتبادل الاتهامات وزيادة الغيرة الشخصية. ورغم أن الأجندة التالية تبدو بطيئة جداً في تنفيذها للدول النامية إلا أنهم في حاجة لخلق المزيد من فرص التنمية المهنية المحلية للأفراد العاملين بالفعل. وحقيقة فإن الأمر يقتضي تغييرات تكنولوجية واقتصادية ثورية تبني طبقة جديدة من المحترفين المنتجين للابتكارات وتشجع على استيعاب التغيير. علاوة على ذلك فإن الدول المرسلة عليها أن تعيد هيكلة استثماراتها في التعليم وتقوم بتحديد احتياجاتها التدريبية مع تقنين سياسات الموارد البشرية. ولتتقيد بذلك لا بد من إجراء إصلاحات التعليم لإنتاج المهارات الصحيحة بالنسب الصحيحة لإنتاج قوى عاملة ماهرة تمتلك المعارف الأكاديمية والاجتماعية اللازمة للبقاء والنمو في بيئة متغيرة. وبشكل أكثر تحديداً على الحكومات أن تركز بشدة على التدريب والتنمية للاقتصاد القائم على المعرفة والبحوث والتنمية.

علاوة على ذلك فإن على الحكومات أن تؤسس المؤسسات المحلية برأس مال ودعم مهني من المنظمات الأجنبية وذلك لاستبقاء معظم الطلاب في الوطن. كذلك على إدارة الموارد البشرية أن تعير المزيد من الاهتمام والجهد لخلق ظروف أكثر تفضيلاً لهؤلاء الذين تدربوا في الخارج لنشر ما تعلموه من معارف في الخارج بين الأفراد المحليين حيث أن تلك المعارف قد تهدر إذا ما استغلت بشكل غير منطقي. وذلك هو الموقف الخطر في فيتنام وخصوصاً في الوكالات الحكومية حيث لا يتم توظيف الأفراد من ذوي المؤهلات العالية والقدرات الجيدة بشكل مناسب. وبعد فترة تتحجر معارفهم المهنية.

كما أن معيار دفع مكافئات على أساس التميز وقدرات العمل بدلاً من الاستعانة بمحترفين أجانب له بعض العيوب في الدول النامية فيما يتعلق بجذب العقول الداخلية. فعلى سبيل المثال لجأت العديد من الشركات الأجنبية إلى البحث عن محترفين فيتناميين من المدربين في الخارج. والموظف المحتمل يتقاضى حوالي ١٠٠٠ دولار كراتب شهري مقارنة بـ١٠٠ دولار وهو راتبه في قطاع الدولة .كما أن أصحاب العمل الأجانب يعرضون برامج جذابة للترقيات لجذب أكبر عدد ممكن من المحترفين عن طريق قبول الطلاب كعمالة مقيمة ثم ترقية النابهين منهم إلى وظائف قيادية مناسبة. لقد ساهمت الشركات الأجنبية فعلياً في تنمية القدرات البشرية في فيتنام إلا أنها تمثل المنافس القوي للدولة في توظيف الأفراد.

كذلك يقترح "باجواتي" (١٩٧٦، ١٩٧٩) و"جيدامو" (٢٠٠٢) بديلاً آخر وهو فرض ضرائب على المهاجرين الذين تدربوا في وطنهم وذلك لإيقاف هذا التدفق للخارج إلا أن هذه القضية حساسة وقد لا تكون مجدية لبعض الدول التي تحتاج فعلياً لمتخصصين للعمل في بعض التخصصات ليحلوا محل العمالة المفقودة. علاوة على ذلك فإن هذا المعيار قد يكون فيه تعدي على الحقوق الأساسية للإنسان في اختيار طبيعة ومكان عمله وإقامته.

وفي فيتنام قامت وزارة التعليم والتدريب بمطالبة طلاب البعثات وذويهم بتوقيع اتفاق يجبر الطلاب على العودة للوطن بعد انتهاء الدراسة وإلا يتحمل ذويهم مسئولية هذه الهجرة غير الشرعية مع اضطرارهم لرد مصاريف بعثات التدريب. وفي عام ٢٠٠٠ أصدرت وزارتي المالية والتعليم مرسوماً ينص على أن طلاب البعثات غير العائدين ملزومون برد كافة مبالغ المنح المقدمة لهم خلال فترة دراستهم للخارج بعد التخرج بثلاثة أشهر وحتى في حالة العودة متخلفين عن الموعد الفعلي للحضور وذلك بسبب خرق القوانين الأكاديمية. ويتحدد مقدار المبلغ المعاد وفقاً للتخصص في كل حالة ولكنه لا يقل عن ٥٠٪ من إجمالي الإنفاقات (مكتب الأمم المتحدة في فيتنام ٢٠٠٠/٨/١١). إلا أنه في حالة الدارسين على نفقتهم الخاصة فإن احتمالية إجبارهم على العودة بعد التخرج تبدو غير عملية.

ويمكن للحكومة خفض احتمالات هجرة العقول عن طريق بناء عدد مناسب من منشآت التدريب في دولها مع تصميم برامج تدريبية تناسب حاجاتها العاجلة والآجلة. وعلى القادة السياسيين والاقتصاديين والتربويين أن يتفقوا فيما بينهم على وضع خطط إستراتيجية طويلة المدى تحدد وتضع أولويات لمجالات الخبرة وأعداد المحترفين المطلوبين مستقبلاً للتنمية القومية. علاوة على ذلك يمكنهم توظيف المحترفين المحليين الذين تدربوا وعاشوا في الخارج كنواة لنشر معارفهم بين الأفراد المحليين (هوجو Hugo ٢٠٠٢). كما أن إنشاء شبكات من المحترفين بنفس الخبرات قد يشجعهم على المساهمة بأفكارهم وابتكاراتهم في تنمية الأمة من خارج الوطن. ويمكن لتلك الإستراتيجية أن تخفض من الوقت والتكاليف اللازمين لإرسال أفراد للخارج إلى جانب منع هجرة العقول غير المتوقعة. كذلك يجب أن تكون هناك حلول ثنائية متعددة الأطراف بين الدول المرسلة والدول المستقبلة لتجنب أي موقف تتمتع فيه دولة ما بمكاسب مالية ضخمة من هجرة المحترفين على حساب معاناة دول أخرى من الخسائر. ويجب أن تخطط الدول لنوعية الخبرات المطلوبة لتنميتها الإستراتيجية مع تحديد الكم المطلوب من المحترفين. كذلك يمكن للدول المرسلة التفاوض بشأن إرسال أعداد كبيرة من المحترفين المدربين الذين يعانون من مخاطر البطالة. كما يمكن للدول المرسلة والمستقبلة أن تلبي احتياجاتها عن طريق تبادل المحترفين وإيقاف التدفق الزائد عن الحد وغير المتوقع للخبرات لتيسير دوران المعرفة بين الدول.

كذلك فإن دعوة المزيد من الجامعات الأجنبية إلى إنشاء مقار لها في الدول النامية يفيد مسار خطط تنمية التعليم طويلة المدى. فمعظم الآباء يرغبون في حصول أبنائهم على درجات أجنبية غربية، كما أن الدراسة في الجامعات الممولة أجنبياً ذات المقار المحلية تعد أقل تكلفة من الدراسة في الخارج كما تساعد على دوران العملة المحلية داخل نفس الدولة. وبمجرد بناء الجامعات الأجنبية فإن قطاع التعليم العالي المحلي سيكون ملزماً بالإسراع نحو تحسين جودة وإدارة التدريب لجذب المزيد من الطلاب للمنافسة المالية (الحد الاقتصادي الأدنى) والمنافسة الاجتماعية (جودة ومكانة التدريب).

وبالطبع فليس جميع المهاجرين المحترفين بقادرين على تأمين حياة أفضل في دول المهجر حيث أن كفاءاتهم اللغوية ومهاراتهم ومعارفهم التي اكتسبوها في دول أخرى قد لا تتناسب مع الدول الأجنبية بنفس قدر تناسبها مع الدول الأم. فمثلاً بعض المهاجرين الآسيويين الحاصلين على درجات علمية في مجالات تدريس اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها أو الدراسات الثقافية (الدراسات الأمريكية والفيتنامية) أو الطب قد لا يمكنهم إيجاد وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم. إن تلك الظاهرة تسبب إهدار رأس المال البشري (أو "إهدار العقول" على حد تعبير OECD ١٩٨٧ حسب ما ورد عن جيانوكولو Giannoccolo ٢٠٠٤) في الدول المستقبلة إلى جانب هجرة العقول في الدول المرسلة. كذلك فإن أرباب الأعمال في الدول المستقبلة لا يكونون على علم كامل بمهارات المهاجرين ماعدا من عملوا أو درسوا معهم لفترة طويلة. وقد تحدث نزاعات في أماكن العمل حيث أن أرباب العمل لا يملكون نفس الثقافة والخلفية واللغة الخاصة بالمهاجرين من العاملين لديهم. وأخيراً فبالمقارنة مع حياتهم في دولهم الأصلية على كثير من المهاجرين البدء من البداية مرة أخرى أي تقريباً من نقطة الصفر كالبحث عن مسكن وتعديله حسب ما يتناسب مع طبيعة حياتهم. ويعود المهاجرون لأسباب عديدة مثل الفضول في العمل أو التقاعد أو الروابط الأسرية أو الطموح إلى الإسهام في تنمية دولهم الأصلية عن طريق إرسال الحوالات البريدية والأفكار والابتكارات.

أما "اكتساب العقول" فهو موقف تستفيد فيه الدولة الخاسرة من عودة مهاجريها. ورغم أن تلك العودة قد تكون موسمية أو عارضة أو مؤقتة أو دائمة إلا أنها مفيدة في جميع الحالات للوطن الأم. فالعائدون لا يحضرون معهم فقط المهارات والمعارف بل أيضاً يحضرون معهم "أطرافاً خارجية إيجابية" فيما يتعلق بشبكات العمل الاقتصادية والتكنولوجية (ساكسينيان Saxenian ٢٠٠١ نقلاً عن إيريدال، جو، روزاريو Iredale, Guo & Rozario ٢٠٠٣). وعلى كل حال. فإن اللغة المحيطة بهجرة العقول قد تغيرت حيث أصبح مصطلح "تبادل العقول"، والذي يشمل تياراً ثنائي الاتجاهات بين الدول المرسلة والدول المستقبلة، شائعاً في بعض الدول. ولتخفيف حدة ظاهرتي هجرة العقول وإهدار العقول يجب وضع سياسات قومية جديدة تختص بالهجرة والهجرة العكسية إلى جانب توقيع اتفاقات دولية فيما يتعلق بالهجرة بين الدول.

وإذا اهتممنا أكثر بالعوامل الخمسة وهي الضبط وفرص العمل والحوافز وتحسين منشآت العمل والمعلومات المناسبة فإن هجرة العقول قد تتحول إلى اكتساب للعقول. وقد بدأ ستارك وآخرون (١٩٩٧) (وكذلك جلاسر ١٩٧٨، هنجر Hunger ٢٠٠٢، نجوين ٢٠٠٤، ستارك ٢٠٠٤) في البحث عن حالة يمكن فيها تقليل هجرة العقول وتحويلها إلى تأثيرات إيجابية للدول المرسلة والمستقبلة على حد سواء. وفي العادة هناك مجموعتان أساسيتان من المهاجرين المحترفين: وهم القادرون والأقل قدرة وغالباً ما يكون القادرون أقل عدداً وأكثر ميلاً للعودة لقدرتهم على الحصول على أفضل الوظائف كما أن أرباب العمل في الدول الأم يبذلون جهوداً كبيرة لاجتذابهم. إلا أنه وفقاً لمسح (نجوين ٢٠٠٥) والذي أجرى في الجامعة الاسترالية فإن هذه المجموعة تختار البقاء في استراليا لاستكمال أبحاثها وأعمالها في البيئة المناسبة. ففي ذلك المسح تبين مثلاً وجود أحد الزملاء من الحاصلين على الدكتوراه في اللغويات التطبيقية اختار البقاء في استراليا حيث ذكر هذا الشخص أن علم العروض لا يلقي القدر الكافي من البحوث والاهتمام في الجامعات الفيتنامية غير المجهزة بمنشآت ذات تكنولوجيا بحثية عالية في مجال علوم الأصوات.

وفيما يتعلق بالمجموعة الأقل قدرة فإنهم في مواجهة فرص للهجرة وتلقي عوائد عالية متوقعة فإنهم يبدؤون في مغادرة أوطانهم. ويقوم أرباب العمل في الدول المستقبلة في البداية بدفع نفس الأجور على أساس المؤهلات ومتوسط الإنتاج لهؤلاء المهاجرين. وبعد فترة زمنية معينة يتمكن أرباب العمل من استكشاف مهارات الأفراد ثم يعيدون هيكلة أجورهم وفقاً لقدراتهم وإنتاجيتهم. وبالتالي فإن المهاجرين الأقل قدرة يتمتعون بأجور أعلى مع انخفاض تلك الأجور في مرحلة لاحقة وعندما يرغب هذا النوع من المهاجرين في العودة إلى بلادهم أو الانتقال إلى دولة أخرى مصطحبين معهم ليس فقط معارفهم ومؤهلاتهم السابقة بل أيضاً مهاراتهم ومستوى جديد من المعارف الاجتماعية إلى دولهم الأصلية أو للدول الجديدة التي يهاجرون إليها. ويحدث اكتساب العقول في هذه الحالة عندما يدور رأس المال البشري عبر حدود الدول.

إن بناء الشبكات عابرة الدول بدعم من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتي يمكن أن تقع على بعد آلاف الكيلومترات من الدولة الأم، يمكن أن يعكس التأثيرات السلبية لهجرة العقول أن تتحول إلى "دوران للعقول" (جونسون

وريجيتس Johnson & Regets ١٩٩٨، نقلاً عن جيانوكولو ٢٠٠٤) في اتجاهات ديناميكية: فتلك العمالة ذات الشبكات العالمية يمكنها الاستفادة من معارفها اللغوية والثقافية في الدول المستقبلة لتأسيس نفسها "كبناة للجسور" المهنية والذين تسمح لهم شبكاتهم بربط المؤسسات المهنية بالأفراد في مناطق بعيدة (ساكسينيا Saxenia ٢٠٠٢). وفقاً لساكسينيا (٢٠٠٠) فإنه بفضل خبراتهم وشبكاتهم المهنية فإن هؤلاء العمال المدربين الأجانب يستطيعون تحديد الأسواق الواعدة الجديدة وزيادة رأس المال وبناء فرق للإدارة وتأسيس شراكات مع المنتجين المتخصصين في جميع أنحاء العالم. كما يمكنهم لعب دور النموذج والأب الروحي للمصنعين المحليين بل ويصبحون مستشارين لصناع القرار السياسي المحليين لإعادة صياغة اللوائح لجذب المزيد من الاستثمارات.

وتتركز جذور هجرة العقول في القرار الشخصي للفرد ووطنيته. ومن ثم يجب تدريس الوطنية من المرحلة الابتدائية للفرد طوال حياته. كما يجب أن ندرك الوطنية بمفهوم أوسع لا يقيد المواطنين بالبقاء بصفة دائمة داخل دولة واحدة فقط حتى يعتبروا وطنيين. فالشخص الوطني يمكنه أن يعيش خارج الحدود الجغرافية لبلده طالما أنه يساهم في تنميتها. ومن المطلوب إجراء تخطيط وتدريس مناسبين لدروس التاريخ العملية والمثيرة ودروس المواطنة وذلك لتذكير الطلاب بماضي بلادهم العريق وحثهم على التفكير في أن واجب المواطن هو تنمية بلاده وحمايتها. كما يجب الاعتراف بدور المعلم لأنه متصل بشكل مباشر بعملية إنتاج قوى عاملة للمجتمع عن طريق تدريب الطلاب وتزويدهم بالمهارات والكفاءات والاتجاهات والسمات الشخصية التي ستستخدم في سوق العمل.

التجربة اليابانية:

وفيما يتعلق بالتجربة اليابانية، نستطيع القول أنه على الرغم من تقدم النظام التعليمي في اليابان وارتفاع أعداد ونسب الكفاءات العلمية والفنية فيها، فإن أعداد ونسب الكفاءات المهاجرة من اليابان ظلت متواضعة جداً إبان فترة التنمية وبعدها. حيث اتجهت اليابان خلال الفترة (١٨٧٠ – ١٨٩٠) إلى استيراد العلماء من الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف دول أوروبا، كما اتجهت إلى بناء الجامعات ومعاهد البحث العلمية والصناعية. وفي عام (١٨٧٣) قامت اليابان باستدعاء طلابها الدارسين

بالخارج لاعتقادهم بأن استمرار تواجدهم في الخارج لم يكن في صالح اليابان. ومنذ عام (١٨٨٠) بدأت الكفاءات اليابانية تحل محل الكفاءات الأجنبية، واستطاعت اليابان خلال ستون عاماً فقط أن تخلق المجتمع العلمي الناضج فيها.

ولتحقيق ذلك، اتخذت اليابان ثلاثة اتجاهات على النحو التالي:

- تطوير النظام التعليمي وإقامة المعاهد المتخصصة في البحث والدراسة.
- تحقيق إمكانية الاستفادة القصوى من الكفاءات العلمية والفنية اليابانية من خلال توفير الوظائف ذات المكانة العالية، وزيادة أعدادها باستمرار، ووضع كل خريج في مجال عمله وتخصصه.
- تطوير قيم المجتمع الحضارية، وذلك من خلال القيام بإعادة تفسير شاملة للتركة الحضارية اليابانية بأكملها.

خاتمة:

ولا يمكن الجزم بأن هجرة العقول تُعد كوارث محضة، لكنها تمثل واقع الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث يصبح العاملون المعرفيون بالضرورة منتقلين، كما أن انتقالهم يجب التحكم فيه بشكل فعال، عن طريق جعل البيئات المحلية جاذبة، ومفيدة بشكل مباشر في تنمية الدولة. فالنظام العلمي والتكنولوجي المتقدم من ناحية يعتبر مساهماً قوياً في النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فهو يعتمد على القوى العاملة البحثية والتنموية التي تتميز بالإنتاجية والكفاءة. ويبدو أن فقدان تلك الكفاءات يمثل تهديداً وفرصاً لتلك الدول في آن واحد.

إن هجرة العقول ظاهرة معقدة تتطلب من صناع القرار السياسي -في جميع الدول- تعديل سياساتهم والتفاوض مع الدول الأخرى على المستوى الدولي لاستبقاء المواهب والكفاءات اللازمة لعملية التنمية المستدامة في دولهم، أو الاستفادة منهم من خلال التواصل معهم عبر شبكات الاتصال المختلفة، أو من خلال تدويرهم، وزياراتهم الدورية لدولهم الأصلية.

❖ ❖ ❖ ❖